المحاضرة (3): جذور النّحو الوظيفيّ في التّراث اللغويّ العربيّ:

تمهيد: كان ممّا اهتدى إليه أحمد المتوكّل في تطبيقه لنظريّة النّحو الوظيفيّ على اللغة العربيّة هو تقاطع هذه النّظريّة في العديد من مفاهيمها، مع التّراث اللغويّ العربيّ، وبالتّحديد مع ما جاء به علماء النّحو والبلاغة، وعلماء الأصول والتّفسير، بحكم تعرّضهما إلى العديد من المفاهيم التي قامت عليها هذه النّظريّة. وعلى هذا الأساس جاءت هذه المحاضرة لتقف على تحديد مفهوم التّراث اللغويّ العربيّ، وأهمّيته بالنّسبة للبحث اللسانيّ عامّة، ثم جذور نظريّة النّحو الوظيفيّ في هذا التّراث.

أوّلا- مفهوم التّراث اللغويّ العربيّ: لا يخرج مفهوم التّراث في دلالته اللغويّة عن مفهومه في دلالته الاصطلاحيّة الدّالة على انتقال الملك كُرْهاً بعد وفاة أو منيّة، إلا من جهة اختصاصه بمجموع ما خلّفه الإنسان للإنسان خلال مراحل تاريخه؛ من عِلم دُرِس، أو رَسْمٍ دُرِسَ، أو أثر خُلِّف، أو عِمَارَةٍ خَلَتْ. وفي نسبته إلى اللغة فهو لا يعني سوى ما خلّفه الإنسان لمن بعده في دراسته لهذه المادّة، وفي نسبته إلى العرب تخصيص لهذا التّراث اللغويّ. وفي ما يلي التّفصيل في هذا المعنى الذي يأخذه مفهوم التّراث عموما والتّراث اللغويّ العربيّ في دلالته اللغويّة والاصطلاحيّة:

1- لغة: جاء في مقاييس اللغة أنّ "الواو والرّاء والثّاء: كلمة واحدة، هي الوِرْث، والميراث أصله الواو، وهو أن يكون الشَّيء لقوم ثم يصير إلى آخرين بنسب أو سبب."[1] وجاء في لسان العرب "وَرِثَ فلانٌ أَباه يَرِثُهُ وِراثَةً ومِيراثاً ومَيراثاً، وأَوْرَثَ الرجلُ وَلَدَهُ مالاً إِيراثاً حَسَناً. ويقال وَرِثْتُ فلاناً مالاً أَرِثُه وِرْثاً وَوَرْثاً؛ إِذا ماتَ مُوَرِّثُكَ فصار ميراثه لك... ابن الأَعرابي: الوِرْثُ، والوَرْثُ والإِرْثُ، والوِرَاثُ، والإِرَاثُ، والتُّراثُ واحد. الجوهريّ: المِيراثُ أَصله مِوْراثٌ انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، والتُّراثُ أَصل التّاء فيه واو. ابن سيده: والوِرْثُ والإِرْثُ والتُّرَاثُ والمِيراثُ ما وُرِثَ. وقيل: الوِرْث والميراثُ في المال والإِرْثُ في الحَسَب."[2] ولم يخرج بهذا مفهوم التّراث في دلالته اللغويّة عن معنى انتقال الملك إلى الغير كُرْهاً بعد وفاة أو منيّة أو فقد على العموم.

2- اصطلاحا: من خلال الدّلالة اللغويّة لمعنى التّراث، وهي انتقال الملك إلى الغير من الأحياء بعد وفاة أو منيّة، يمكن أن نعتبر التّراث اللغويّ في نسبته إلى اللغة، مجموع ما خلّفه الإنسان في دراسته للغة، وهذا باعتبار أنّ "اللغة ظاهرة فيزيولوجيّة-إنسانيّة لاحظها الإنسان منذ أن خُلق على

---

[1]- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، ج5، مادّة (ورث).

[2]- أبو الفضل محمّد بن مكرم بن علي جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ج15، مادّة (ورث).

وجه الأرض، وقد حاول وما يزال يحاول سبرها. وهكذا فإنّ تاريخ الإنسان (بغض النّظر عن جنسه، وعرقه، وأصله، وفصله) مليء بالدّراسات التي تناولت الظّاهرة اللغويّة."[1] لينطبق بذلك هذا المصطلح بدوره على كلّ دراسة قديمة للغة، تحت ما يُسمَّى بالتّراث اللغويّ العالميّ كما اصطَلح على تسميته مازن الوعر. وفي نسبة هذا المصطلح (التّراث اللغويّ) إلى العرب يمكن أن نعتبر (التّراث اللغويّ العربيّ) هو مجموع ما خلّفه الإنسان العربيّ في دراسته للغة. وبعبارة أخرى هو "كلّ عمل عربيّ وضعه العرب القدماء من أجل تفسير النّص القرآنيّ."[2] باعتبار هذا النّص كان يشكّل الموضوع الأساس؛ لكلّ دراسة لغويّة في هذه الحضارة أو عند العرب قديما؛ وحتى لا نَقْصُرَ مفهوم التّراث اللغويّ العربيّ على كلّ دراسة لغويّة صدرت عن جنس عربيّ أو جعلت النّص القرآنيّ موضوعا لدراستها، يمكن أن نعتبر التّراث اللغويّ العربيّ في مجمله، كلّ ما خلّفه الإنسان في دراسته للغة العربيّة أينما حَلَّ أو اِرْتَحَل، نسبة إلى الموضوع –كما تُنْسَبُ العُلُومُ– لا إلى الجنس الذي أبدعها ولا إلى نصٍّ مُغْلَق؛ ليبقى مفهوم التّراث اللغويّ العربيّ مفتوحا، على جميع الأجيال المُتوَارِثَة من بني البشر، ممن قد يجعلون هذه اللغة موضوعا لدراستهم.

ثانيا– وظيفيّة التّراث اللغويّ العربيّ بالنّسبة للسانيات: لا تقتصر مهمّة التّراث اللغويّ أو وظيفته بالنّسبة للسانيات، على التّراث اللغويّ العربيّ وحده، بل تمتدّ إلى التّراث اللغويّ العالميّ أجمع؛ باعتباره مرحلة من مراحل تطوّر اللسانيات أو الفكر اللغويّ عند الإنسان عامّة؛ ولهذا ينطلق أحمد المتوكّل في إثبات وظيفة التّراث اللغويّ العربيّ بالنّسبة للسانيات، ونظريّة النّحو الوظيفيّ بشكل خاصّ، من فرضيّة التّطورّ، رافضا فكرتي القطيعة والإسقاط، اللتين ظهرتا متزامنتين مع نشأة اللسانيات، بين أنصار التّراث وأنصار هذا العلم الحديث، بعد أن اعتبر أنّ "فكرة القطيعة هذه لم تلبث أنّ فنّدتها دراسات إبستمولوجيّة لسانيّة وسيميائيّة، بيّنت بالملموس أنّ اللسانيات الحديثة ليست إلا حقبة من حقب تطوّر فكر لغويّ واحد، بدأ حين بدأ الإنسان يفكّر في اللغة، وسيمتدّ امتداد التّفكير في اللغة."[3] وقد ذهب أحمد المتوكّل بعد مقاربته لمبحث الدّلالة تحديدا عند كلّ من علماء البلاغة والأصول مقاربة وظيفيّة، إلى اعتبار هذا التّراث المُمْتَدّ في الماضي؛ يمكن أن يمثّل بالنّسبة للسانيات بشكل عامّ

1– مازن الوعر "صلة التّراث اللغويّ العربيّ باللّسانيات" مجلّة التّراث العربيّ، دمشق: 1992، اتّحاد الكتاب العرب، ع48، ص87.

2– مازن الوعر "صلة التّراث اللغويّ العربيّ باللّسانيات" مجلّة التّراث العربيّ، ع48، ص88.

3– ينظر: أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ الأصول والامتداد، ص168.

ونظريّة النّحو الوظيفيّ بشكل خاصّ، تاريخا، ومرجعا، ومصدرا، في الوقت ذاته، مستدلا على هذه الخصائص في التّراث اللغويّ العربيّ، بما يلي:

1- التّراث تاريخا: ينطلق أحمد المتوكّل في إثبات هذه الخاصيّة (تاريخيّة التّراث) في التّراث اللغويّ العربيّ بالنّسبة للسانيات، أو نظريّة النّحو الوظيفيّ بشكل خاصّ من القول: "إنّه من الممكن في جميع الأحوال أن ننظر إلى التّراث، بحكم مفاهيمه، ومنطلقاته، وأهدافه، على أنّه حقبة هامّة من تطوّر الفكر اللغويّ الإنسانيّ في توجّهه الوظيفيّ."[1] وعلى هذا الأساس فإنّ هذا المخزون يجيب التّعامل معه بأحد الأمرين/ الاتّجاهين، هو:[2]

أ- إمّا أنْ يكون حاضرا في تحصيل المعارف اللسانيّة الحديثة؛ فيكون بذلك مصدرا للتّنظير والاستدال.

ب- وإمّا أنْ يُرجَع إليه على سبيل تأصيل ما اِكْتُسِبَ من هذه المعارف؛ فيكون بذلك مصدرا للتّأريخ.

2- التّراث مرجعا: ينطلق كذلك أحمد المتوكّل في إثبات هذه الخاصيّة (مرجعيّة التّراث) في التّراث اللغويّ العربيّ بالنّسبة للسانيات، أو نظريّة النّحو الوظيفيّ بشكل خاصّ، من التّمييز بين نوعين من الحجج التي يمكن أن تُعتمَد في الاستدلال على صحة نظريّة لسانيّة ما، أو فرضيّة من فرضيّاتها؛ حجج داخليّة تُستقَى من النّظريّة نفسها طبقا لمبادئها ومنهجها وطُرُق الاستدلال المُعتمدَة فيها، ويمثّل لها في نظريّة النّحو الوظيفيّ، بالاستدلال على تصدير أحد مكوّنات الجملة، بحكم أنّه العنصر الحامل للوظيفة التّداوليّة البؤرة، بحجّة أنّ الوظائف التّداوليّة في هذه النّظريّة، هي من تحدّد ترتيب المكوّنات داخل الجملة في اللغات المُعرَبة؛ أي اللغات التي تعبّر عن الوظائف النّحويّة بواسطة الإعراب. وأخرى خارجيّة؛ تُستمدُّ من نظريّة لسانيّة أخرى، يُستحسن أن تكون من نفس الفصيلة، مع إمكانيّة أن تستمدّ من نظريّة لغويّة قديمة، وهذا حينما تدعو الحاجة أحيانا إلى دعم الحجّة الدّاخليّة بحجّة خارجيّة. ويسوق المتوكّل لتمثيل هذا النّوع من الحجج، دعمُ تحليلٍ ما لظاهرةٍ ما في إطار نظريّة النّحو الوظيفيّ، بتحليلٍ لنفس الظّاهرة، تقترحه نظريّة وظيفيّة أخرى كنظريّة (النّسقيّة) أو نظريّة (التّركيبات

[1]- أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ الأصول والامتداد، ص213.

[2]- ينظر: أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ الأصول والامتداد، ص213.

الوظيفيّة) أو غيرهما، أو دعمُ تحليل ظاهرة التّصدير مثلا، بآراء البلاغيّين العرب في باب التّقديم والتّأخير.[1]

2- التّراث مصدرا: ينطلق أحمد المتوكّل في إثبات هذه الخاصيّة (مصدريّة التّراث) في التّراث اللغويّ العربيّ بالنّسبة للسانيات أو نظريّة النّحو الوظيفيّ بشكل خاصّ، من اعتباره أنّ اتّخاذ التّراث مرجعا في البحث الوظيفيّ العربيّ الحديث، يُعَدُّ بمثابة مرحلة أولى في (تفعيله) يمكن أن تتلوها مرحلة أقوى، هي مرحلة توظيفه واستثماره بالأخذ منه كلّما دعت الضّرورة إلى ذلك. ويذهب في دعم هذه الحقيقة إلى القول بأنّه لم يتوّقف منذ تشغيله لنظريّة النّحو الوظيفيّ في دراسة اللغة العربيّة، عن إقامة حوار مثمر بينها وبين التّراث اللغويّ العربيّ، حوار يسوغه وييسّره التّآسر بينهما؛ من حيث المفاهيم والمنطلقات المنهجيّة. ويستدلّ على هذا الحوار الذي أقامه بين هذا التّراث ونظريّة النّحو الوظيفيّ، بما يلي:[2]

أ- إضافة مكوّن/ وظيفة تداوليّة خارجيّة تتمثّل في وظيفة (المنادى) استنادا إلى ما ورد في كتب النّحو العربيّ القديم حول هذه الوظيفة، وهذا انطلاقا من البحث عن مكوّنات خارجيّة أخرى وإعادة النّظر في وظائفها الخطابيّة كما جاء في ديك (1987).[3]

ب- إعادة النّظر في عدد المواقع التي من الممكن أن يأخذها المكوّن الحامل للوظيفة التّداوليّة (المحور) والذي كان قد حُدِّد في ديك (1987) بموقع واحد، هو الموقع السّابق لموقع الفعل، وهذا كذلك إستنادا إلى ما ورد عند الجرجانيّ في (دلائل الإعجاز) الذي أوحى للمتوكّل بإضافة موقع آخر للمحور، هو الموقع الذي يتوسّط الفعل والفاعل كما في جملة (قتلَ الخارجيَّ زيدٌ) فأمكن بذلك التّمييز بين التّقديم الدّاخليّ المفيد للمحوريّة، والتّقديم الخارجيّ المفيد للبؤريّة كما في جملة (الخارجيَّ قتلَ زيدٌ).

ج- إعادة النّظر في قيود العطف في مقاربة هذه الظّاهرة مقاربة وظيفيّة، بما يهمّ الفحوى أو القصد، ويمنع من إنتاج تراكيب من نحو (كتب السّكاكيّ كتابا وشربت شاياً) أو نحو (هل جاء زيد

---

[1]- ينظر: أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ الأصول والامتداد، ص213-214.

[2]- ينظر: أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ الأصول والامتداد، ص214-216.

[3]- ينظر هذه الوظيفة: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ط1. الدّار البيضاء: 1985، دار الثّقافة، ص160 وما بعدها.

واذهب أنت!) وهذا إستنادا إلى الشّروط التي وضعها الجرجانيّ (الدّلائل) والسّكاكيّ (المفتاح) لهذا الأسلوب في اللغة العربيّة.

د- الاستناد إلى رأي السّكاكيّ (المفتاح) في مقاربة العبارات المجازيّة من نحو (زيد كثير الرّماد) التي تعني (زيد كريم) مقاربة وظيفيّة، على أساس التّحليل الاستدلاليّ الذي اقترحه للعبارات المتحجّرة؛ باعتبار معناها المجازيّ ناتجا عن معناها الحرفيّ عبر قواعد استدلاليّة؛ وبالتّالي فهي تشكّل موضوعا من موضوعات القالب المنطقيّ.

ليختم المتوكّل جملة هذه الأدّلة التي قدّمها لإثبات مصدريّة التّراث بالنّسبة للسانيات ونظريّة النّحو الوظيفيّ بشكل خاصّ، بالقول: "نظنّ أنّ هذا الحوار سيظلّ قائما، ما قام البحث اللسانيّ الوظيفيّ العربيّ، وأنّه سيسفر عن أمثلة أخرى؛ لإسهام التّراث اللغويّ العربيّ في تطوير نظريّة النّحو الوظيفيّ أو في دعم ما يطرأ عليه من تطوير."[1]

ثالثا- جذور النّحو الوظيفيّ في التّراث اللغويّ العربيّ: ينطلق أحمد المتوكّل في إثبات وظيفيّة التّراث اللغويّ العربيّ أو أسبقيّة هذا التّراث في معالجة العديد من المفاهيم والأسس النّظريّة للنّظريّة النّحو الوظيفيّ، من فرضية مفادها "أنّ إنتاج اللغويّين العرب القدماء، إذا اِعْتُبِرَ في مجموعه (نحوه، وبلاغته، وأصوله، وتفسيره) درسٌ لغويّ (وظيفيّ) يُشكّل مرحلة من أهمّ مراحل تطوّر المقاربات الوظيفيّة في الفكر اللسانيّ."[2] ويدعم هذه الفرضيّة حسبه تضمّن هذا التّراث العديد من المفاهيم الأساسيّة لنظريّة النّحو الوظيفيّ، وتشمل: أوّلا؛ موضوع الدّرس اللسانيّ أو الوصف المشترك بينهما والمتمثّل في الخطاب كمستوى وظيفيّ أعلى ضمن مستويات اللغة، وثانيا؛ الرّبط بين الوظيفة والبنية في دراسة النّحو، وثالثا؛ اعتماد نحو/ جهاز واصف ذو مكوّنات متعدّدة كما في النّحو الوظيفيّ، ورابعا؛ اعتماد مبدأ تحديد الوظيفة أو الوظائف التّداوليّة للبنيّة، وخامسا دراسة القوّة الإنجازيّة للعبارات، وسادسا وأخيرا معالجة قضايا الدّلالة؛ باعتبارها أحد مكوّنات النّحو الأساسيّة في هذه النّظريّة أو نظريّة النّحو الوظيفيّ، وهذا تحت مباحث متفرّقة من علمي البلاغة والأصول، كما أشار إليه أحمد المتوكّل ضمن مبحث مستقلّ (الدّلالة في التّراث اللغويّ العربيّ) في كتابه (المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ: الأصول والامتداد) الذي ظهر متأخّرا مقارنة بغيره من الكتب التي ألّفها في نظريّة النّحو الوظيفيّ. وفيما يلي التّفصيل في هذه المفاهيم حسب ما جاء به المتوكّل:

---

[1]- أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ الأصول والامتداد، ص216.

[2]- أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ط2، بيروت: 2010، دار الكتاب الجديد المتّحدة، ص12.

1- موضوع الدّرس اللسانيّ أو الوصف (الخطاب): ينطلق أحمد المتوكّل في إثبات الأسبقيّة للتّراث اللغويّ العربيّ في معالجة هذا المستوى من اللغة تحديدا (مستوى الخطاب) من فكرة "أنّ الموضوع المروم وصفه في هذا التّراث/ الفكر، هو نصّ القرآن الكريم، والذي ينتُج عنه بدوره أنّ المعطيات المنصبّ عليها الوصف اللغويّ، ليست جُملا مفردة مجرّدة من مقامات إنجازها؛ بل إنّها خطاب متكامل متماسك الوحدات."[1] بحكم تضمّنه لكافة عناصر العمليّة الخطابيّة أو التّداوليّة، بما فيها المخاطِب والمُخاطَب، والخِطاب، والمقام/ سبب النّزول (من نزلت فيه الآية).

2- الرّبط بين البنية والوظيفة: يُعَدُّ الرّبط بين الوظيفة (الجانب التداوليّ) والبنية (الجانب الصّوري للغة) من المبادئ الأساسيّة المعتمدة في نظريّة النّحو الوظيفيّ. ويتجلّى كذلك حسب أحمد المتوكّل أسبقيّة التّراث اللغويّ العربيّ في اعتماد هذا المبدأ أساسا في دراسة هذا المستوى من اللغة (الخطاب/ النّص القرآنيّ) في التّرابط الحاصل بين ثنائيّة (المقال والمقام) عند كلّ من علماء البلاغة والتّفسير؛ إذ "يترتّب على طبيعة الموضوع المستهدَف وصفه (الخطاب القرآنيّ) أنّ مِنْ المبادئ المنهجيّة التي يجب أن تثويَ خلف الوصف، مبدأ التّرابط بين (المقال) و(المقام) بين خصائص الجمل الصّوريّة وخصائصها التّداوليّة."[2]

3- اعتماد نحو/ جهاز واصف ذو مكوّنات متعدّدة: يقوم النّحو الوظيفيّ كغيره من الأنحاء التي تهدف إلى تحقيق الكفايّة النّفسيّة أو تفسير عمليتي الإنتاج والفهم بالنّسبة للبنى اللغويّة، على ثلاثة مكوّنات أساسيّة، المكوّن الأساس أو ما يسمّى بالبنية الحمليّة، والمكوّن التّركيبيّ أو ما يسمّى بالبنية الوظيفيّة، والمكوّن التّداوليّ أو ما يسمّى بالبنيّة المكوّنيّة؛ حيث تتضافر هذه المكوّنات الثّلاثة في تفسير عمليتي الإنتاج والفهم بالنّسبة للبنى اللغويّة على مستوى نظريّة النّحو الوظيفيّ. ويتجلّى كذلك حسب أحمد المتوكّل أسبقيّة التّراث اللغويّ العربيّ في اعتماد مبدأ المكوّنات في تفسير الظّواهر اللغويّة أو الرّبط بين البنية والوظيفة كمبدأ من مبادئ نظريّة النّحو الوظيفيّ، في العلوم التي استند إليها علماء التّفسير في فهم النّص القرآنيّ، وهي النّحو والبلاغة والأصول؛ بعد أن اعتبر أنّ "هذا المبدأ المنهجيّ (الرّبط بين البنية والوظيفة/ المقال والمقام) يستلزم أن يتضمّن الجهاز الواصف (مكوّنات) تضطلع برصد الخصائص التّداوليّة، ونوع ارتباطها بالخصائص الصّوريّة. وأنّ الجهاز الواصف المتصدّي لتفسير (وصف) نص القرآن الكريم، يتألّف من (علوم) ذات مجالات مختلفة ومتكاملة: كالنّحو،

---

[1]- أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص40.

[2]- أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص40.

والبلاغة، والأصول وغيرها، وأنّ (العِلْمين) المضطلِعَيْن برصد التّرابط القائم بين الخصائص التّداوليّة والخصائص الصّوريّة (التّركيبيّة، والصّرفيّة، والصّوتيّة) هما البلاغة والأصول."[1] وفي هذا الصّدد يحيل أحمد المتوكّل على كتاب (الإتقان في علوم القرآن) ليبيّن من خلاله هذا التّعالق بين علوم شتّى لفهم النّص القرآنيّ، أو فحوى هذا الخطاب؛ حيث تبدو فيه هذه العلوم مكوّنات تؤلّف جهازا واصفا واحدا، ينصبّ كلٌّ مكوّن منها على حيّز معيّن.[2]

4- اعتماد مبدأ تحديد الوظيفة (الوظائف التّداوليّة) للبنيّة: يميّز أحمد المتوكّل في هذا المبدأ بالنّسبة للتّراث اللغويّ العربيّ بين نوعين من الوظيفيّة، وظيفيّة (قويّة) قائمة على مبدأ أنّ الوظيفة أو الجوانب التّداوليّة تحدّد خصائص البنية، ووظيفة ضعيفة تقوم على مبدأ أنّ الجوانب التّداوليّة لا تحدّد خصائص البنية، وإنّما تشكّل مجرّد تأويلات لهذه الخصائص، وعلى أساس هذا التّمييز بين نوعين من الوظيفيّة في التّراث اللغويّ العربيّ، قسّم المتوكّل الأوصاف المقترحة في الفكر اللغويّ العربيّ القديم قسمين: أوصاف يشكّل فيها التّداول (مكوّنا تأويليّا) وأوصافا يشكّل فيها (مكوّنا توليديّا). ويبرز هذان الصّنفان من الأوصاف اللغويّة في (مفتاح العلوم) للسّكّاكيّ (626هـ) و(دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) بالتّواليّ."[3]

وقد اهتدى أحمد المتوكّل إلى هذا الاستنتاج في ما يتعلّق بالوظيفيّتين القويّة والضّعيفة، عند كلّ من السّكاكي والجرجانيّ، من خلال التّقسيم المعتمد في أبواب الكتابين (مفتاح العلوم) و(دلائل الإعجاز) حيث يُقسّم الأوّل أبواب الكتاب إلى ثلاثة أقسام: قسم منها مُخصَّص للصّرف/ الأبنية الصّرفيّة، وقسم مُخصَّص للنّحو، والقسم الثّالث والأخير لعلمي المعاني والبيان، فاصلا بين هذه العلوم الثّلاثة، وإن كان لكلّ منها دور في بناء الجملة. في حين لا يفصل كتاب الجرجاني بين هذه العلوم الثّلاثة (الصّرف، والنّحو، والبلاغة) بل يعتبر كلا منها خادما للمعاني التي لأجلها يتحقّق النّظم. وقد اعتبر أحمد المتوكّل على أساس هذا الاستنتاج أنّ "الجهاز الواصف عند (السّكّاكيّ) يتألّف من أنساق القواعد الآتية: قواعد صوتيّة–صرفيّة تضطلع بتكوين المفردات، وقواعد نحويّة تتكفّل بتأليف المفردات فيما بينها لتكوين الجملة، وقواعد تداوليّة (علمي المعاني والبيان) تضطلع برصد التّرابط القائم بين الجملة، خَرْجِ القواعد النّحويّة والطّبقات المقاميّة الممكن أنْ تُنْجَزَ فيها (مطابقة المقال لمقتضى الحال).

---

[1]- أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص40.

[2]- ينظر: أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، إحالة ص40.

[3]- أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، إحالة ص40-41.

في حين تقوم نظريّة (النّظم) عند الجرجانيّ، على أساس أنّ قواعد النّحو تربط بين بنيتين اثنتين: بنية تداوليّة تتضمّن (الغرض من الكلام) وبنية تركيبيّة (لفظيّة). ويستنتج من هذا أنّ الجانب التّداوليّ يقوم بدور (تأويليّ) في اقتراحات السّكاكيّ، ودور توليديّ (بمعنى أنّ الخصائص التّداوليّة ممثّل لها في الأساس ذاته) عند الجرجانيّ."[1]

5- دراسة القوّة الإنجازيّة للعبارات: تميّز نظريّة النّحو الوظيفيّ في سعيها لتحقيق ما يسمّى بالكفايّة التّداوليّة، بين القوة الإنجازيّة الحرفيّة للعبارات والقوة الإنجازيّة المُستلزَمة حواريا أو التي يقتضيها مقام الخطاب. ويتجلّى كذلك هذا التّمييز بين القوّتين حسب أحمد المتوكّل في التّراث اللغويّ العربيّ، في دراسة علماء النّحو والبلاغة العربيَّين،-في إطار المبدأ السَّابق تحديدا (تحديد الوظيفة للبنية)- لما يُسمَّى بـــ (الأغراض البلاغيّة) ضمن الأساليب الإنشائيّة، وخروج بعضها من الغرض الأصليّ إلى الغرض الفرعيّ، وكذا ترتيب عناصر الجملة، وتقسيم الخبر الذي تتضمّنه، بحسب موقف الطِّرف الثّاني منه، وهو المُخاطَب، إلى ثلاثة أقسام ابتدائيّ، طلبّي، وإنكاريّ. ويتجّلى الموضوع الأوّل (الأغراض) حسب المتوكّل في "دراسة النّحاة لظاهرة ما أسموه (خروج) أسلوب من معنى لاصق به إلى معنى آخر، كأن (تخرج) أداة الاستفهام (الهمزة) من الدّلالة على السّؤال إلى الدّلالة على معاني أخرى: كالإنكار والاستبطاء وغيرها، في جمل من نحو:

- أكان خالد حاضرا؟
- أتجادل أباك؟
- ألم تذهب بعد؟"[2]

مشيرا في الوقت ذاته إلى أنّ دراسة النّحاة لهذه الظّاهرة (خروج الأساليب) لم تتعدّى ملاحظتها، وأنّ علماء البلاغة قد تصدّوا لوصفها وصفا وافيا؛ حيث يمتاز وصفهم بالنّسبة لما ورد عند النّحاة، بميزتين أساسيتين: تعميم الظّاهرة؛ أي اعتبار الانتقال من معنى إلى معنى آخر، ظاهرة تشمل جميع الأساليب لا أسلوب الاستفهام وحده، ورصد عمليّة الانتقال من المعنى الحرفيّ إلى معنى آخر، وليد المقام.[3] وبالنّسبة لهاتين الميزتين (التّعميم) و(رصد انتقال الأساليب من الغرض الأصليّ إلى الغرض الفرعيّ) عند علماء البلاغة، يستدلّ أحمد المتوكّل بما جاء عند السّكاكيّ في تمييزه بين (الأغراض)

---

[1]- أحمد المُتوكّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص41.

[2]- أحمد المُتوكّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص41.

[3]- أحمد المُتوكّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص41-42.

اللاصقة بالصّيغ الجمليّة، والأغراض التي تدلّ عليها الصّيغ في طبقات مقاميّة معيّنة؛ حيث يُطلِق على الفئة الأولى من الأغراض مصطلح (الأغراض الأصليّة) ويُسمِّي الفئة الثّانية (أغراضا فرعيّة) أمّا الأغراض الأصليّة عنده، فهي خمسة أغراض: الاستفهام، والتّمنّي، والنّداء، والأمر، والنّهيّ. هذه الأغراض الخمسة (تُجرَى على أصلها) إذا كان المقام (مقتضى الحال) ملائما لشروط إجرائها على الأصل. ويوضّح أحمد المتوكّل شروط إجراء هذه الأغراض على أصلها مشكّلة نسقا متماسك العناصر، بالرّسم الآتي؛ حيث تشكّل صفات (مطلوب غير حاصل وقت الطّلب) و(ممكن الحصول) و(غير ممكن الحصول) وفي (الخارج) أو (الذّهن) أحد الشّروط الأساسيّة التي يجب توفّرها في المقام، لإجراء هذه الأساليب على الأصل:[1]

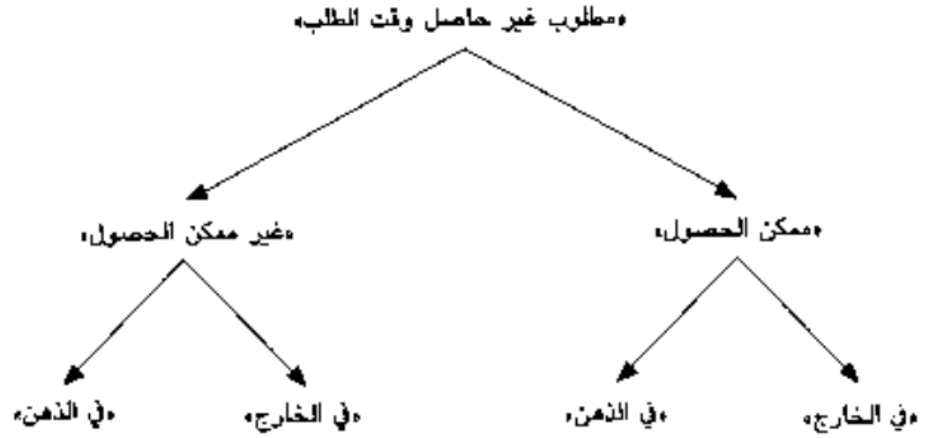

ويشرح أحمد المتوكّل هذه الشّروط الخاصّة بالمقام لإجراء الأساليب الخمسة (الاستفهام، والتّمنّي، والنّداء، والأمر، والنّهيّ) على الغرض الأصليّ لها أو الموضوعة له في الأصل، عند السّكّاكيّ، بأسلوب الاستفهام الذي يُجرى على أصله (يكون دالا على سؤال حقيقيّ) إذا أُنجِزَت الجملة الاستفهاميّة، في مقام يطابق الشّروط (مطلوب غير حاصل وقت الطّلب، وممكن الحصول، وفي الذّهن) كما هو الشّأن بالنّسبة لجملة (متى ستعود هند من السّفر؟) ولا يجري على أصله حين لا يطابق المقام شروط إجراء الاستفهام على أصله؛ كأن يختلّ أحد هذه الشّروط؛ فيمتنع إجراء السّؤال، وتنتقل الجملة من الدّلالة على هذا الغرض الأصليّ، إلى الدّلالة على الغرض الذي من شروط إجرائه عكس الشّرط المُختل. كما في جملة (هل من شفيع؟!) المُنتَقَل فيها من الدّلالة على (التّمنّي) لاختلاط الشّرط (ممكن الحصول) وحلول الشّرط عكسه (غير ممكن الحصول) محلّه.[2]

[1]– أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص42.

[2]– أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص43.

أمّا الموضوع الثّاني المتعلِّق بترتيب عناصر الجملة، وتقسيم الخبر الذي تتضمّنه، بحسب موقف الطّرف الثّاني منه، وهو المُخاطَب، إلى ثلاثة أقسام: ابتدائيّ، وطلبّي، وإنكاريّ؛ فيتجلّى حسب المتوكّل في انطلاق البلاغيّين في دراستهم لبنية الجملة من مبدأ التّرابط بين ترتيب المكوّنات والحمولة الإخباريّة للجملة. ويستنتج من تحليلاتهم في هذا المجال، أنّ الحمولة الإخباريّة لجملة ما تتضمّن معلومات (محايدة) أي معلومات تُلقى إلى المخاطَب (خالي الذّهن) ومعلومات (موسومة) تُلقى إلى المخاطَب (المتردّد) في ورودها أو المخاطَب (المُنكر) ورودها. هذا الصّنف الثّاني من المعلومات (المعلومات الموسومة) يكون محطّ (عناية واهتمام) بالنّظر إلى المعلومات المنتميّة إلى الصّنف الأوّل. ويعبّر عن هذه العناية في مستوى بنية الجملة؛ إمّا بأدوات خاصّة تفيد التّوكيد، كما في جملة (إنّ خالدا لمسافرٌ) أو بتصدير المكوّن الحامل للمعلومات المرومة العناية بها، كما هو شأن المكوّن (هنداً) في جملة (هِنْداً رَأَيْتُ).[1]

وفي هذا الإطار الذي يميّز فيه –حسب المتوكّل– علماء النّحو والبلاغة العربيّين بين القوتين الإنجازيَّتين للعبارات اللغويّة (الحرفيّة والمُستلزَمة) كما هو متعارف عليه في نظريّة النّحو الوظيفي، يشير أحمد المتوكّل كذلك إلى موضوع الإحالة في الأسماء، عند كلّ من علماء الأصول والبلاغة العربيّين؛ باعتباره موضوعا مشتركا بين نظريّة النّحو الوظيفيّ أو نظريات البحث اللسانيّ التي تنحو منحى وظيفيّا أو تداوليّا، والتّراث اللغويّ العربيّ؛ مما يدلّ كذلك على وظيفيّة هذا التّراث، أو اعتماده على مبدأ الرّبط بين الوظيفة والبنية في معالجة بعض قضايا اللغة والنّحو تحديدا؛ حيث ذهب إلى القول بأنّ الأصوليّين والبلاغيّين قد تطرّقوا لظاهرة الإحالة؛ فدرسوا نوع العلاقة المُمكن قيامها بين (اللفظ) وما يحيل عليه. وفي هذا الإطار أقاموا الثّنائيتين المعروفتين عند علماء البلاغة والأصول بثنائيّة (العامّ والخاصّ) وثنائيّة (المطلق والمقيّد) والأولى تقوم على مبدأ إفراد المحال عليه أو تعدّده؛ لهذا يعدّ اسما (عامّا) كلّ اسم يحيل على مجموعة من الأشخاص أو الأشياء، ويندرج ضمنه كلّ الأسماء المفيدة للتّعدد الإحاليّ، بما فيها: الأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، والأسماء الواردة بصيغة الجمع، والأسماء الدّالة على الجنس، والأسوار الكليّة، نحو: كلّ، وجميع... إلخ، في حين يعدّ اسما (خاصّا) كلّ اسم يحيل على شخص أو شيء مفرد: كرجل، وعمرو، وقلم... إلخ. أمّا الثّنائيّة الثّانية فتقوم على مبدأ تَعيُّن المحال عليه وعدم تعيّنه، لهذا يعدّ كذلك اسما (مطلقا) كلّ اسم يحيل على

[1]– أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص43.

شخص أو شيء غير معيّن، في حين أنّ الاسم (المقيّد) هو كلّ اسم يحيل على شخص أو شيء معيّن. ويدرج الأصوليّون والبلاغيّون في فئة الأسماء/ العبارات المُقيَّدة: أسماء الأعلام، والضّمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء غير المحلاّة بالألف واللام، والأسماء المضافة إلى الأسماء المنتميّة إلى إحدى هذه المقولات."[1] ويستنتج أحمد المتوكلّ من هاتين الثّنائيتين اللتين أقام عليهما علماء البلاغة والأصول التّمييز بين المعرّف وغير المعرف من الأسماء أو الإحالة بتعبيره، إلى "أنّ المعيار المعتمد في التّمييز بين هذين المفهومين، معيار تداوليّ؛ حيث إنّ العبارة (المقيّدة) هي العبارة المحيلة على شخص أو شيء يعرفه المخاطب، في حين أنّ العبارة (المطلقة) هي العبارة المحيلة على شخص أو شيء لا يدخل في حيّز ما يستطيع المخاطَب التّعرف عليه. "[2] ويقدّم المتوكّل توضيحا لهاتين الثّنائيتين بالتّرسيمتين الآتيتين:[3]

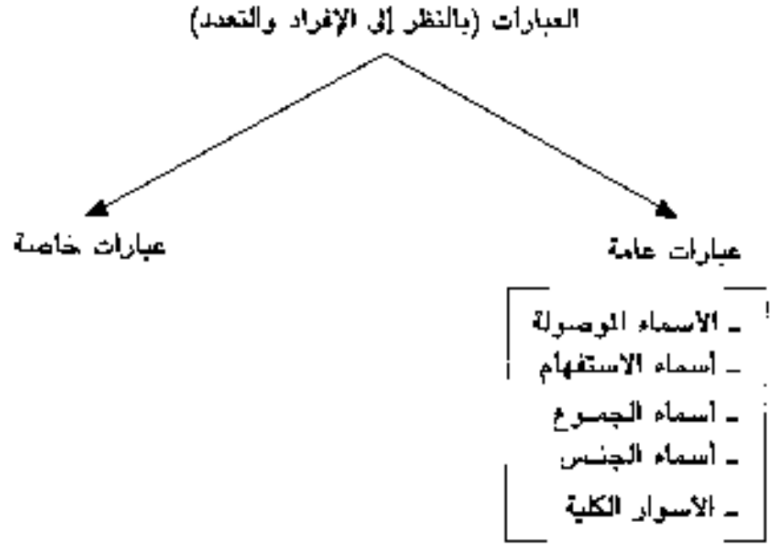

[1]– ينظر: أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص44.

[2]– أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص44.

[3]– ينظر: أحمد المُتوكِّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص45.

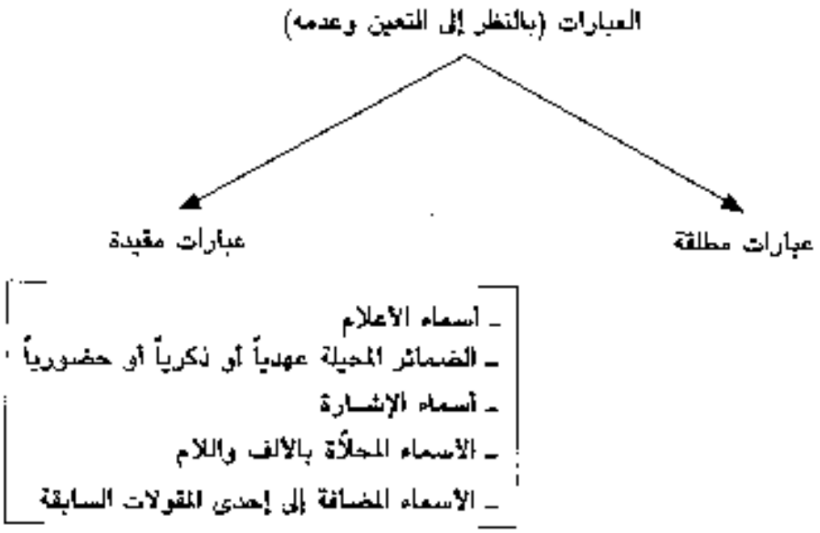

6- معالجة قضايا الدّلالة: تناول أحمد المتوكّل –كما سبقت الإشارة– أسبقيّة التّراث اللغويّ العربيّ في معالجة مختلف قضايا الدّلالة، مقارنة بنظريّة النّحو الوظيفيّ، ضمن مبحث مستقلّ (الدّلالة في التّراث اللغويّ العربيّ) في كتابه (المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ: الأصول والامتداد) الذي ظهرت طبعته الأولى سنة 2006، ليثبت من خلاله أنّ التّراث اللغويّ العربيّ وتحديدا علمي البلاغة والأصول، قد عالج مسألة الدّلالة بشكل مستفيض، وهذا باعتبار أنّ الدّلالة في نظريّة النّحو الوظيفيّ تعدُّ أحد المكوّنات الأساسيّة لبنية النّحو فيها. وفي هذا الصّدد يرى أحمد المتوكّل أنّ علماء البلاغة العربيّة والأصول من خلال مفاهيم ثنائيّة: كالمقام والمقال، واللفظ والمعنى، والمعنى الفحوى والمعنى القصد، ومنهج دراسة كلّ منهما، والقضايا التي تم معالجتها تحت كلّ مبحث فيهما: كالغرض الأصليّ والغرض الفرعيّ، والمناسبة في تراكيب العطف، والنّية والرّتبة، وتحديد أركان الدّلالة عند علماء المنطق والأصول تحديدا، وتصنيفها إلى صريحة وضمنيّة، وكذا تحديد أنواع الالتباس ودرجاته في الخطاب الدّينيّ، وبنية الخطاب وأنماطه؛ كلّها مؤشرات على أسبقيّة هذا التّراث في معالجة قضايا الدّلالة معالجة وظيفيّة بحتة، وإنْ لم تكن من صميم علم الدّلالة.[1]

ويختم المتوكّل افتراضه هذا حول وظيفيّة التّراث اللغويّ العربيّ في مجموعه، من: نحو وبلاغة، وأصول، وتفسير، بالقول: "إن نقاط الالتقاء هذه، وإنْ كانت لا تعني إمكانَ (ترجمة) التّحليلات الواردة في الفكر اللغويّ العربيّ القديم، والاستفادة منها حاليّا في دراسة اللغات الطّبيعيّة دراسة وظيفيّة؛ فإنّها تعني –على الأقلّ– أنّ هذا الفكر يشكّل مرحلة من أهمّ مراحل تطوّر الدّرس اللسانيّ الوظيفيّ، وأنّه لا يُعقَل، بالتّالي، أَنْ يؤرَّخ لهذا النّمط من المقاربات اللسانيّة، دون ذكر لما ورد في

[1]– ينظر: أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ: الأصول والامتداد، ص171–204.

إنتاج اللغويّين العرب القدماء."[1] ليظهر من خلاله موقفه هذا تجاه وظيفيّة التّراث اللغويّ العربيّ، بأنّه من أنصار فكرة الامتداد لا القطيعة، وأنّه ممّن يؤمن بإمكانية مدّ جسور التّواصل بين الوظيفيّة في ماضيها البعيد وحاضرها العتيد، وهو ما يتّفق أساسا مع مبدأ التّطوّر في العلوم عامّة واللسانيات بشكل خاصّ؛ حيث يسعى فيها اللسانيّ دوما إلى الاستفادة من تجارب السّابقين في معالجة قضاياها، أو التّاريخ لها مع كلّ دراسة ظهرت فيها إلى الوجود.

تطبيق:

س1- فسّر من خلال مقولة النّحاة (الضّمائر أعرف المعارف) أو تحديد درجات التّعريف والتّنكير في الاسم، العلاقة التي تربط بين التّراث اللغويّ العربيّ والنّحو الوظيفيّ في هذا الموضوع تحديدا؟

س2- من خلال قراءتك للتّراث اللغويّ العربيّ حاول أن تجد بعض نقاط التّقاطع بين نظريّة النّحو العربيّ ونظريّة النّحو الوظيفيّ في معالجة بعض قضايا اللغة، والنّحو تحديدا؟

[1]- أحمد المُتوكّل، اللسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص47.